المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/02/2016

هيئة الإنصاف والمصالحة.. ماذا تحقق بعد مضي عشر سنوات؟

هسبريس – محمد الراجي السبت 06 فبراير 2016 - 22:55

بعْدَ مُضيّ عشر سنوات على إصدار التقرير الختاميّ لهيئة الإنصاف والمصالحة، والذي تضمّنَ جُملة من التوصيّات الهادفة إلى طيّ صفحة "سنوات الرصاص" بصفةٍ نهائيّة، والانتقال إلى مغربٍ آخرَ تُحترمُ فيه حقوق الإنسان، ما زالت منظمات وهيئات حقوقيّة تُطالبُ الدولةَ المغربيّة بتفعيلِ توصيّات هيئة الإنصاف والمصالحة.

وبالتزامُن مع الذكرى 12 لتأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة (07 يناير 2004)، سيشهدُ المغربُ خلال الأسبوع الأوّل والثاني من الشهر الجاري أنشطة حول الاختفاء القسري، منها انعقاد الاجتماع الدوري العادي لفريق العمل المتعلق بالاختفاء القسري، وقالتْ هيئة متابعة توصيّات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إنها ستعملُ على وضع الفريق في الصورة حول مآل ومستجدّات هذا الملفّ.

هيئة متابعة توصّيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والمشكّلة من سبع منظمات وجمعيات وهيئات حقوقية، طالبت الدولة بالتأكيد على الطبيعة الإلزامية لتفعيل كافة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، سواء ما تعلق منها بالحقيقة وبجبر الأضرار الفردية والجماعية، أو بحفظ الذاكرة، أو بالإصلاحات المؤسساتية الكفيلة بإرساء ضمانات عدم التكرار.

وطالبت الهيئةُ الدولةَ بضرورة استكمال كشف الحقيقة عما تبقى من ضحايا الاختفاء القسري، وعن أماكن دفنهم، وتحديد هوياتهم، مع تمكين عائلاتهم من نتائج الحمض النووي ومن تسلم رفاتهم، وإرفاق المصادقة على الاتفاقية الدوليّة ضدّ الاختفاء القسري بتصريح الدولة باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري، تلقي وبحث البلاغات التي يتقدم بها أفراد أو بالنيابة عن أفراد مغاربة، من أجل منح هذه المصادقة كافة ضمانات التفعيل الداخلي.

عبد الإله بنعبد السلام، عضو الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وهيَ أحدُ مكوّنات هيئة متابعة المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، قالَ، في تصريح لهسبريس، إنَّ توصيّات هيئة الإنصاف والمصالحة كانتْ مهمّة، "ولكنَّ تنفيذَ هذه التوصيات لا زالَ يعاني ضعفا كبيرا"، مشيرا، في هذا الصدد، إلى استمرار عدم كشفِ الدولة حقيقةَ عدد من حالات الاختفاء القسري، منها حالة المهدي بنبركة، والمانوزي، والرويسي.

"نعرفُ جميعا الحيثيات والظروف التي كانَ يجري فيها الاختفاء القسري، ونعرفُ من هي الجهات التي قامتْ بذلك، وهناك روايات متعدّدة لكلّ حالة، لكنّنا نريدُ تحديدَ المسؤوليات، وهذا يقتضي اعترافاً رسميّا من طرف الدولة"، يقول بنعبد السلام، وجوابا على سؤال حوْل سبب عدم إقدام الدولة على كشف حقيقة تلك الاختفاءات القسرية، ردّ المتحدّث: "ليست هناك إرادة سياسية وشجاعة لتقول الدولةُ أنا، وتتحمّلَ المسؤولية".

وعلى الرغم من أنَّ الدولةً بادرتْ إلى تعويض ضحايا "سنوات الرصاص"، بعْدَ عقدِ جلسات استماع في مختلف مناطق المغرب، من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة، إلا أنَّ بنعبد السلام يؤكّد أنَّ ثمّة فئاتٍ لم تستفدْ من جبْر الضرر، ويتعلّق الأمر بالأشخاص الذين وضعوا ملفّاتهم خارج الآجال التي حدّدتْها الهيئة، قائلا: "هؤلاء الأشخاص لهم ظروفهم، ويجبُ على الدولة أنْ تقومَ بمراجعة ملفّاتهم".

علاقة بذلك، قالَ بنعبد السلام، إنَّ الدولة، وإنْ بذلت جهودا لتعويض الأفراد ضحايا "سنوات الرصاص"، إلا أنَّ مجهودها، على مستوى جبْر الضرر الجماعي، "ضعيف جدا"، مُشيرا إلى أنّ عددا من مناطق المغرب، التي كانتْ مسرحا لانتهاكات حقوق الإنسان، مثل تازمامارت، لم تستفدْ من جبْر الضرر الجماعي، داعيا إلى عدم الخلْطِ بين المبادرة الوطنيّة للتنمية البشرية، وجبْر الضرر الجماعي.

وإلى جانب مطلبها بالتأكيد على الطبيعة الإلزامية لتفعيل كافة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، سواء ما تعلق منها بالحقيقة وبجبر الأضرار الفردية والجماعية، أو بحفظ الذاكرة، دعت هيئة متابعة توصيات المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى القيام بإصلاحات مؤسساتية كفيلة بإرساء ضمانات عدم التكرار، ومن ضمنها إعمال التوصية المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية لمناهضة الإفلات من العقاب وإحقاقها، كما أوصت بذلك هيئة الإنصاف والمصالحة.

وقال بنعبد السلام، في هذا الصدد، إنَّ فلسفة هيئة الإنصاف والمصالحة كانتْ قائمة على مبدأ عدم تكرار ما جرى إبّان سنوات الرصاص، "لكنَّ مسلسل تصفية تركة تلك السنوات انطلق بتزامُنٍ مع انتهاكاتٍ جديدة، أواخرَ 2003 و2004، غداةَ الأحداث الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء"، وتابع أنَّ وزيرَ العدل حينها، محمد بوزوبع، أخبرهم أنَّ عددَ المعتقلين وصَل إلى 8 آلاف شخص.

واستطردَ المتحدّث أنَّه بعد مرور عشر سنوات على إصدار التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، ما زالَ المغربُ يعرفُ تراجعات في مجال حقوق الإنسان، ولخّص الوضعَ الراهنَ في عبارة كانتْ عنوانَ تقرير أعدّته منظمة العفو الدولية "الوعد الضائع"، ومضى يقول: "بَدلَ أن تعمل الدولة على مراجعة سياساتها المتعلقة بحقوق الإنسان، ضيّعتْ فُرصة تاريخية للانتقال نحو مجتمع ديمقراطي، تسودُ فيه العدالة الاجتماعية، وحقوق المواطنين".

http://www.hespress.com/societe/293722.html

هل يمهد المغرب لإغلاق مِلف حقوق الانسان دوليا بتعيينه حقوقيين سفراء؟

قرار غير مسبوق اتخذه الملك محمد السادس في تعييناته ليوم أمس السبت في السلك الدبلوماسي، بالمناداة على حُقوقيين مغاربة لتولي مناصب مسؤولية على رأس البعثات الدبلوماسية لعدد من البلدان بعينها. تعيين الملك لأسماء علمت على اخراج ''هيئة الانصاف والمصالحة'' و تقلدت مناصب مسؤولية بـ''المجلس الاستشاري لحقوق الانسان'' دليل على أن هناك وعيٌ بأهمية الاستعانة بهذه الوُجوه الحقوقية دبلوماسياً.

تزايد الانتقادات الحقوقية للمغرب وخصوصاً من طرف جمعيات دولية، على رأسها ''هيومن رايتس ووتش''، ''أمنستي انترناشيونال''.. و جمعيات محلية بأمريكا وفرنسا وعدد من البلدان الاسكندنافية والأنغلوساكسونية، حول وضعية حقوق الانسان بالمغرب وبمدن الصحراء خصوصاً، جعل القصر يُعيد قراءة التمثيلية الدبلوماسية في أفق انهاء شامل لملف ''حقوق الانسان'' كنقطة ضعف المملكة التي يستعملها الخصوم عند كل مناسبة هجومية على المغرب.

تعيين ''أحمد حرزني'' الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان و ''أمينة بوعياش'' الرئيس السابقة لـ''المنظمة المغربية لحقوق الانسان'' و ''خديجة الرويسي'' احدى مؤسسات ''الجمعية المغربية لحقوق الانسان'' و ''صلاح الوديع'' أحد الحقوقيين البارزين ومن المساهمين الرئيسيين في اخراج ''هيئة الانصاف والمصالحة'' الى الوجود، اضافة الى ''عبد السلام أبودرار'' الوجه المعروف بهيئته لمحاربة الرشوة، هي اشارات واضحة الى أن ملف حقوق الانسان على أبواب الاغلاق نهائياً. وكان موقعنا، قد انفرد بخبر تعيين الملك لعدد من الحقوقيين في مناصب مسؤولية دبلوماسية لأول مرة.

ويرى ''عزيز ادامين'' الباحث والناشط الحقوقي، أنه و''كما هو معلوم في عالم الديبلوماسية، فإن تكوين الشخص وقناعاته لها تأثير على السياسات الخارجية والأولويات التي يسطرها الديبلوماسي''. ويُضيف ''ادامين'' في تصريح له لموقع Rue20.Com، أن ''تعيين مجموعة من السفراء ذوي خلفية ومرجعية حقوقية، هي طبعاً رسالة من الدولة إلى المنتظم الدولي حول البعد الحقوقي الجديد للسياسة الخارجية المغربية''.

وحول انتقاء أسماء حقوقية بعينها لتعيينها في مناصب سفراء، يقول ''ادامين'' أن ما يُمكن استنباطه، هو أنه ''إما أنها إشتغلت من داخل هيئة الانصاف والمصالحة أو في محيطها، وهو يعكس الدور التسويقي الذي يمكن أن تقدمه هذه الاسماء في النموذج المغربي في مجال العدالة الانتقالية، خاصة وأن المغرب يركز بشكل كبير على تقديم هذا للنموذج للخارج أكثر من إنشغاله بتسويقه داخليا''.

وحسب نفس الباحث المغربي، **فانه و "في سياق الحديث المتداول داخل الحركة الحقوقية بقرب إنهاء وإغلاق هذا الملف نهائيا بعد أن يقدم المجلس الوطني لحقوق الانسان تقريره حول تتبعه لتنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة والكشف عن حالات الاختفاء القسري التي لازالت عالقة".**

واعتبر ''ادامين'' على متن تصريحه لموقعان، أنه ''لا يمكن أن ننسى المعركة التي يقودها أعداء الوحدة الوطنية باستغلال الخطاب والممارسة الحقوقيتين في النزاع حول الصحراء، ومن أجل مواجهة هؤلاء فالمغرب بحاجة إلى رجالات ونساء ذوي خلفية حقوقية ومصداقية ولديهم شبكة علاقات دولية واقليمية قوية مع مناصري حقوق الانسان وليس مجرد إداريين تقنوقراطيين فقط''.

http://www.rue20.com/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%8F%D9%85%D9%87%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D8%A5%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%85%D9%90%D9%84%D9%81-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3/

فضاء التعبيرات في صندوق الإيداع والتدبير يحتضن معرضا

الإثنين ,08 شباط / فبراير

أفاد بلاغ لمؤسسة صندوق الإيداع **والتدبير والمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، أن الفنانين العارضين فاطمة أيجو وأحمد بيبوان والإمام دجيمي وإبراهيم لحيسان والراكب لحيسان وتوفا هراه ومنة إدعلي والطيب نظيف، سيفتتحون، الثلاثاء المقبل، في فضاء التعبيرات التابع لصندوق الإيداع والتدبير في الرباط، المعرض – الورشة "روفلي سيد" "انعكاسات جنوب"، وذلك في الساعة السادسة مساء.

وأضاف المصدر أن 16 شباط/فبراير في الساعة السادسة مساءً سيعرض الأعمال الفنية للتشكيليين الثمانية، وذلك إلى غاية 31 آذار/مارس المقبل. وسيتم من 10 إلى 15 شباط/فبراير تنظيم برنامج الزيارات المدرسية للمعرض، ويوم 17 تنظيم ندوة حول الفنون التشكيلية لإي الأقاليم الصحراوية، ويوم 10 آذار/مارس تقديم منشورات مركز الدراسات الصحراوية (بحضور المؤلفين)، ويوم 18 آذار/مارس تنظيم أمسية للشعر الحساني، فضلًا عن زيارات طلابية من 23 إلى 24 آذار/مارس .

http://www.almaghribtoday.net/culture/shows/%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%B5%D9%86%D8%AF%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%AF%D8%A7%D8%B9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D8%B6%D9%8B%D8%A7

هل سيستجيب مجلس المستشارين لمطلب الملك والدستور بشأن إحداث مجلس الدولة ؟

الأحد 7 فبراير 2016 محمد الهيني طباعة

تتجه أنظار الحقوقيين، ولاسيما المهتمين بالقضاء الإداري إلى قبة مجلس المستشارين حيث يوجد أحد أطراف السلطة التشريعية لاختبار وقياس آلام المواطنين وآمالهم، معاناتهم ومطالبهم الآنية والمستعجلة بإحداث مجلس الدولة يدعم وجود قضاء إداري كفئ وقوي ومستقل عن القضاء العادي ،فهل سينجح مجلس المستشارين فيما أخفق فيه مجلس النواب، ويوفق في اختياره ؟ ذلك ما سنعرفه في الأيام القادمة.

إن استقلال السلطة التشريعية وامتلاكها سيادة أمرها وقراراتها لا مراء فيه، لكنها ليست استقلالية عن المجتمع وعن مبدأ المقاربة الدستورية التشاركية والتفاعلية مع المجتمع المدني والحقوقي والجمعيات المهنية القضائية، فالصفة التمثيلية تقتضي الإنصات والحوار والتشارك لأننا نحن نعيش في فضاء واحد ونهدف جميعا لتحقيق تطلعات المواطنين وهدفهم في إقامة سلطة قضائية مستقلة منفتحة ومتوازنة.

وهكذا وتفعيلا للفصل 114 من الدستور وتنزيلا لما أكد عليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في نص الكلمة السامية والتاريخية التي ألقاها جلالته أثناء افتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 15 دجنبر 1999 حيث قال الملك إن " إنشاء مجلس للدولة سيتوج الهرم القضائي والإداري لبلادنا حتى تتسنى مواجهة كل أشكال الشطط، وحتى يتاح ضمان سيادة الشرعية ودعم الإنصاف بين المتقاضين" .

ومما لا شك فيه فإن التفكير الحقوقي الجمعي أضحى متجها نحو المطالبة الملحة بإحداث مجلس للدولة بقصد استكمال الهياكل المؤسساتية لقضاء إداري فعال، وذلك في اتجاه بلورة تصور شامل لمؤسسة قضائية عليا قادرة على تشكيل لبنة أخرى في مسار بناء دولة الحق القائمة على احترام مبدأ المشروعية وسيادة القانون ورفع الشطط بحق المواطنين على نحو يصون الحقوق ويحمي الحريات.

ذلك أن إحداث مؤسسة مجلس الدولة من شأنه أن يسهم لا محالة في استكمال مسلسل إرساء قواعد الشرعية القانونية التي تقوم عليها الدولة الديمقراطية الحداثية من خلال ما ستكرسه من قواعد قضائية في قراراتها كدرجة نقض.

إن معظم التغيرات الحاصلة في المنظومة الدستورية مست عمل القضاء الإداري على مستوى:

-تغيير في ماهية الوظيفة القضائية
-إقرار الحق في الولوج للقضاء
-إقرار مبدأ دستورية الرقابة القضائية الإدارية
-حظر تحصين أي قرار إداري من الطعن الإداري والقضائي
-حظر المس أو الاعتداء على اختصاص القضاء الإداري

إن القضاء الإداري خيار استراتيجي دستوري لا محيد عنه في مواصلة بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، بتنصيص الدستور صراحة على القضاء

الإداري في الفصلين 114و 118 منه، وحماية مجال اختصاص هذا القضاء.

ومن المهم الإشارة أن ميثاق إصلاح القضاء كان مخيبا للآمال في هذا الجانب ''نظام وحدة القضاء'' مما طرح التساؤل عن سبب التحفظ على القضاء الإداري؟ هل يرجع لتكوين الهيئة، أو لعدم تخصيص ندوات للقضاء الإداري، أم يتعلق الأمر بمعاقبة القضاء الإداري عن جرأته ؟ أو عدم الرغبة في ألا يكون للقضاء رأسين ، أم جهل بفلسفة القضاء الإداري؟ و لماذا لم يتم تفعيل الخطاب الملكي لأكثر من 15 سنة ؟ هل طول هذه المدة لم ينضج الظروف بعد للإحداث رغم الطفرة النوعية والاجتهادات القيمة للقضاء الإداري ؟ فضلا عن أنه لا يعقل بعد أكثر20من سنة من أنه عمل المحاكم الإدارية أن يتأخر إحداث مجلس الدولة لأكثر من هذا الوقت رغم أنه خيار طالب به ودعمه أيضا كل الحقوقيين الغيورين على حماية الشرعية وسيادة القانون والمساواة أمامه، والمتطلعين لتحقيق ازدواجية كاملة للنظام القانوني والقضائي، ولمطالب الجمعيات الحقوقية والأحزاب السياسية ومطالبات القضاة الإداريون و الجمعيات القضائية **وأخيرا مطلب المجلس الوطني لحقوق الانسان**.

ولا شك أن بناء صرح قضاء إداري فعال ومتخصص في البت في المنازعات الإدارية متوقفا على إحداث "مجلس الدولة "أو محكمة إدارية عليا قائمة بذاتها التي ستعلو الهرم القضاء الإداري، لتحقق ازدواجية كاملة للقضاء ،تسهر على مراقبة تطبيق القانون من طرف المحاكم الدنيا وتوحيد الاجتهاد القضائي،وبالتالي الإسهام في ضمان الأمن القضائي وكفالة حماية فعالة لحقوق وحريات المواطنين

أولا :إحداث مجلس الدولة وتطوير العمل القضائي الإداري

إن إحداث مجلس الدولة كمحكمة نقض إدارية عليا سيساهم في تطوير العمل القضائي من خلال المرتكزات التالية:

- تفعيل عملية الرقابة بشأن الطعون المقدمة ضد المراسيم والقرارات التنظيمية
-تدعيم دور قضاء الموضوع الإداري في ابتكار وخلق جل قواعد القانون العام
-ضمان رقابة قضائية قوية وفعالة على عمل الإدارة بغرض ضمان حكامة جيدة للمرافق العمومية
-صيانة قواعد المحاكمة العادلة
-تدعيم الفكر الحقوقي للقاضي الإداري

ثانيا :لماذا مجلس الدولة؟

إن المطالبة بإحداث مجلس الدولة ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لاقتضاء الحقوق ودعم دولة المؤسسات وصيانة المشروعية والمساواة أمام القانون ورفع الشطط في استعمال السلطة، لذلك فإن تدعيم دوره وتقويته كمؤسسة دستورية تنتظر التفعيل الدستوري يتطلب :

-ملائمة التنظيم القضائي مع الدستور الجديد
-استكمال صرح القضاء الإداري وتكريس ازدواجية كاملة للنظامين القضائي والقانوني.

-دعم التخصص واحترافية القضاء الإداري ليتطور من خلال فلسفة القضاء الإداري المتخصص وليخرج من رحم القضاء العادي المتشبع بحرفية النصوص وسيطرة الإجراءات الشكلية.

-تحقيق استقلالية كاملة لمحكمة النقض عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية،إذ لا يعقل أن تراقب محكمة النقض نفسها في قرارات رئيسها المعتبر الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة ،فتحقيق ضمانة مراقبة مشروعية وملائمة القرارات التأديبية بصفة جدية وناجعة يستلزم إحداث المحكمة الإدارية العليا لرفع استشعار الحرج عن قضاة النقض وحماية حقوق القضاة في نفس الوقت وبث الطمأنينة والأمان على مصائرهم .

-تدعيم المشروعية الدستورية في حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية

-ضمان الأمن القانوني والقضائي من خلال توحيد الاجتهاد القضائي الإداري استحضارا لدور القاضي الإداري في خلق وابتكار جل قواعد القانون العام.

- مواجهة تراكم القضايا الإدارية وتطور عددها المضطرد كما وكيفا.

- خلق منافسة شريفة وطيبة بين القضائين، وتوطيد أركان العدالة والدولة الديمقراطية ببلادنا.

- دعم تخصص القضاء واحترافية في أعلى هرمه.

-مواكبة التطور الحقوقي في ضوء المقاربة الدولية للحقوق والحريات.

-مسايرة التجارب المقارنة الإدارية التي تأخذ بمجلس الدولة .

ثالثا: التحديات القانونية للتنظيم والاختصاص

إن إحداث مجلس الدولة يفرض تحديات قانونية تتطلب معالجة مسألة الملائمة مع القوانين الحالية السارية النفاذ بما يكفل ولادة طبيعية دون أدنى مشاكل عضوية أو بنيوية من قبيل تبيئة الظروف لإنجاح التجربة المستقبلية لإنجاح المؤسسة، لهذا يدخل ضمن مقومات المواءمة:

- وجوب الحفاظ على مبدأ وحدة النظام الأساسي للقضاة

- تشكيل مجلس الدولة يمكن أن يأخذ نفس الآليات المحددة لتشكيل محكمة النقض بمعنى أن يترأسه رئيس أول وأن يتم تقسيمه إلى عدة غرف التي يمكن تقسيمها بدورها إلى عدة أقسام

- الاحتفاظ بخصوصية القضاء الإداري من حيث تواجد مفوضين ملكيين للدفاع عن القانون والحق بدل النيابة العامة.

- تحتفظ مؤسسة المفوض الملكي بنفس الصلاحيات التي تمارسها أمام المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية.

- فيما يتعلق بالاختصاص، تنقل إلى المجلس نفس الاختصاصات المخولة للغرفة الإدارية بمحكمة النقض .

- يمكن منح الرئيس الأول لمجلس الدولة منح المساعدة القضائية طبقا لمرسوم 1966

- خريطة قضائية يشوبها عدم التوازن من حيث توزيع المحاكم الإدارية وكذا عددها، تماشيا مع التنظيم الجهوي المرتقب

-إفراد قانون إجرائي خاص بالقضاء الإداري يتلاءم مع خصوصية المادة الإدارية ، ويتدارك الإختلالات الإجرائية التي كشفت عنها الممارسة القضائية.

-تنظيم الفحص المسبق للنظر في قبول الطعن "ذا كان هذا الطعن غير مقبول أو لا يستند على سبب جدي".

-إشكالية تمديد اختصاص المحكمة الإدارية العليا إلى مجال إصدار الفتاوى القانونية للإدارات العمومية.“إشكالية التعارض بينها وبين الأمانة العامة للحكومة ؟

-تنظيم مسطرة الطعن بالنقض الإداري بتخويل المحكمة الإدارية العليا صلاحية التصدي الوجوبي.

-إحداث مؤسسة المفوض الملكي وتدعيم دورها على صعيد المحكمة الإدارية العليا

-إحداث غرفة التنازع للبت في تنازع الاختصاص بجميع صوره بين جهتي القضاء العادي والإداري .

خاتمة:

إن الإبقاء على الغرفة الإدارية بمحكمة النقض كجهة للطعن في قرارات المجلس الأعلى للسلطة القضائية مقترح غير دستوري وغير منصف ويخالف مبادئ الحياد والعدالة التي تقتضي تولي جهة قضائية حيادية لا ينتمي أعضائها أو رؤسائها للمجلس، لأن القاضي في حاجة إلى قاضيه الطبيعي وهو القاضي الإداري على مستوى الدرجة العليا لإحقاق الحقوق ورفع المظالم ورد الشطط ،فضلا عن أن المواطن يحتاج لقضاء كفئ مستقل ومحايد يتميز بالتخصص والاحترافية على جميع مستويات التقاضي .

وفي الأخير نتسائل، هل ستستقل الغرفة الإدارية بمحكمة النقض عن محكمة النقض كما استقلت سابقتها الغرفة الدستورية ؟الجواب أكيد نعم، والمأمول أن يكون دلك إن لم يتفاعل البرلمان بأحد القرارات التالية:

-قرار ملكي

-قرار المحكمة الدستورية

-قرار حكومي

ولا يجب أن يغيب عن بال السلطة التشريعية مطلقا أن المكان الذي تعتمره في ملك السلطة القضائية والذي كان مقرا لمحكمة الاستئناف بالرباط سابقا، فمن باب روح العدل الذي لازل يسكنه، ومن باب استقلال السلطة القضائية ناديكم بالاستجابة لمطلب مجلس الدولة، وإلا عد شغلكم للمكان اعتداء ماديا وجب رفعه.

http://badil.info/64568-2/

هذا هو شعار رواق المجلس في المعرض الدولي للكتاب قي دورته 22

الدار البيضاء،إعاقة حقوق ومواطنة، شعار رواق المجلس في المعرض الدولي للكتاب من12 الى21 فبراير ,2016 أنشطة وورشات ونقاشات وإصدارات وشهادات ولقاءات تكريمية وتحسيسية، للترافع من أجل إعمال حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط ينظم المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء
جميعا من أجل رفع تحدي الإعاقة بالمغرب

http://www.agdz24.com/2016/02/22.html

المانوزي: الاتجاه نحو إغلاق ملف الاختطاف القسري دون إجلاء الحقيقة دليل على فشل "العدالة الانتقالية"

هدى سحلي 07 فبراير, 2016 - 04:02:00

وجه مصطفى المانوزي، **رئيس "المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف"، رسالة إلى "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" استباقا لما يمكن أن يتضمنه تقريره المرتقب**، من حقائق تهم ملفات ضحايا الاختفاء القسري، قائلا إنه لن تقبل أي توصية في اتجاه قضية ضحايا الاعتقال القسري والمختطفين مجهولي المصير.

وأضاف المانوزي الذي كان يتحدث بنبرة حازمة، خلال اللقاء المنظم من لجنة عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاعتقال القسري، " انه ليس من حق "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"، إصدار أي توصية تفيد إغلاق الملف" مضيفا إنهم كضحايا عائلات المختطفين سيعتبرون الأمر تواطؤ وسيأخذون معارك إذا ما تبنى المجلس هذه التوصية في تقريره.

وتابع المتحدث ذاته، إن هذا دليل على فشل التسوية وان العدالة الانتقالية فشلت وسنعود بالملف إلى نقطة الصفر، مضيفا إن قرار إغلاق ملف الاعتقال القسري والمختطفين مجهولي المصير، قرارا سياديا يتعلق بقرار الدولة كباقي الملفات السيادية ومنها قضية الصحراء.

كما أشار المانوزي، إلى مصادقة المجلس الوزاري، على مجلس الوصاية، الذي قال إنه سيسد الفراغ المؤسساتي، حيث قال إن حل ملف المختطفين رهين بتواجد الملك.

واستنكر رئيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف، في السياق ذاته، بعث الرسالة الملكية إلى الذكرى الخمسينية للشهيد المهدي بنبركة، التي نظمها الزعيم السابق للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، قائلا "نحن أصحاب الملف" في إشارة إلى عائلات المختطفين مجهولي المصير و ضحايا الاعتقال القسري.

http://lakome2.com/politique/droit-humain/10961.html

المجلس الوطني لحقوق الإنسان لم يوص بإغلاق المهدي بنبركة

نفت مصادر موثوقة أن يكون التقرير الذي يعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أوصى بإغلاق ملف المختفين الذي لم يعرف مصيرهم، وعلى رأسهم الزعيم الاتحادي المهدي بن بركة.

وأكدت هذه المصادر أن التقرير قيد الإعداد حاليا هو تقرير عادي عن إنجاز المجلس لمهمة متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي أسندت للمجلس بعد نهاية عمل الهيئة.

ويرصد التقرير ما تم القيام به فعليا سواء فيما يتعلق بمعالجة حالات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الفترة التي غطاها تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة التي بقيت عالقة، بما فيها حالات المختفين الذين تم التعرف على رفاتهم بواسطة الحمض النووي أو الذين بقيت الحقيقة بشأنهم معلقة، أو فيما يتعلق بالإصلاحات المؤسسية والسياسية والتشريعية وغيرها التي أنجز المجلس بشأنها دراسات وتقارير وملتمسات وغيرها.

ويأتي تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الوقت الذي انتهت مدة تكليفه بهذا الملف في سنة 2015،

وصرحت مصادرنا أن الكرة الآن في ملعب الحكومة لتتابع تنفيذ ما تبقى من التوصيات، لأنها المسؤولة من الآن فصاعدا عن هذا الملف، بما فيه الجزء المتعلق بالكشف عن الحقيقة بشأن المختفين الذين لم يعرف مصيرهم بعد والتي بذل المجلس كل الجهود من أجل الكشف عنها.

ولحد الآن لم يطلب من المجلس أن يستمر في تولي متابعة هذا الملف، بل إن المجلس يتعرض لقصف من طرف الإسلاميين الذين يرغبون في السيطرة عليه هو أيضا جاهلين بمبادئ باريس التي تنظم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتي يوجد المجلس المغربي في طليعة المجالس المطابقة لها، إذ أنه مرتب في اللائحة A.

http://www.barakapres.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D9%88%D8%B5-%D8%A8%D8%A5%D8%BA/

Exposition collective: Reflets Sud Arts plastiques

La Fondation CDG et le **Conseil National des Droits de l'Homme** organise l'exposition "Reflets Sud", qui fonctionnera comme un atelier du 9 au 16 février. Par la suite, les oeuvres créées resteront exposées jusqu'au 31 Mars.

Vernissage le Mardi 9 Février 2016 à 18h00
Finissage le Mardi 16 Février à 18h00

Artistes exposants :
Fatima AIJOU
Ahmed BIBOUNE
El Imam DJIMI
Brahim EL …

http://www.babelfan.ma/tous-les-evenements/detail/2016/02/10/21053/28828/all/all/0/-/exposition-collective-reflets-sud.html

Morocco at the Helm – A Conversation With Driss El Yazami

Jessica Buchleitner with Driss El Yazami – WNN Interviews global

(WNN) Rabat, Morocco, NORTH AFRICA – In the same week Egypt celebrated its five year anniversary of the legendary uprising that served to oust former President Hosni Mubarak and ignite a series of protests across Arab nations, on January 27, 250 of the world's eminent Islamic leaders convened to discuss the rights of religious minorities and the obligation to protect them in Muslim majority states at the invitation of King Mohammed VI. The result was the Marrakesh Declaration.

This latest installment of Morocco's push for human rights protections and policy reform is in addition to other measures where Morocco has been making headlines for its reformations and actions on various human rights policies and initiatives for the past two decades.

As a nation, Morocco is a signatory to the United Nations Human Rights Office of the High Commissioner International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social, and Cultural Rights, Convention against Torture, the UNICEF Convention on the Rights of the Child, and the Convention on the Elimination of all forms of Discrimination against Women (CEDAW). Since 2008, more than 80 reports have been issued on human rights in Morocco from Amnesty International, Human Rights Watch, Freedom House, and the State Department.

In December 2008, King Mohammed VI publically banned discrimination against women and officially lifted all Morocco's previous reservations on CEDAW, stating "Our country has become an international actor of which the progress and daring initiatives in this matter are readily recognized."

Following the Middle East revival and reshaping ripple effect the Arab Spring brought to the region, Morocco reformed its national human rights oversight body in March 2011 after King Mohammed VI announced the establishment of a National Human Rights Council (CNDH) to replace the former Advisory Council on Human Rights (CCDH). This was considered a significant move since the royal decree creating the CNDH, and Article 161 of the 2011 Constitution enshrining it, established autonomy for the council, allotting it the power to investigate allegations of human rights violations, summon individuals to give evidence in its investigations, and to act as an early warning mechanism to prevent such violations. It also has the power to visit detention centers and inspect prison conditions, establish regional authorities for protecting human rights, and examine and make recommendations on how to bring legislation in line with the Constitution, international human rights treaties, and international law. The CNDH is also tasked with enriching the debate on human rights throughout the Kingdom and providing an annual report, as well as special thematic reports, to the King via 13 regional commissions mandated to receive complaints about any allegations of human rights violations.

In the past year, Morocco has introduced human rights policies in the areas of migration, women's rights, and the court system, including adopting a new policy providing protections for migrants and asylum seekers (November 2013), an amendment to the law so that rapists can no longer be exonerated by marrying their victims (January 2014) and an approval by the Council of Ministers, chaired by King Mohammed VI, of the draft law on military justice, which will exclude civilians from being tried in military courts (March 2014).

Driss El Yazami, President of Morocco's National Council on Human Rights (CNDH) and Interim Executive Editor Jessica Buchleitner discuss CNDH's plans for continued reform, Morocco's affiliation to the CEDAW ordinance, its recent reforms on migration policy and engagement with civil society in addition to related policies and changing laws referenced in the comprehensive report CNDH released on October 20, 2015, Gender Equality and Parity in Morocco: Preserving and Implementing the Aims and Objectives of the Constitution (pdf).

Jessica Buchleitner (JB): The National Council on Human Rights (CNDH) has been taking considerable actions in regard to gender equality in Morocco. In October 2015, you held a press conference regarding a newly released report Gender Equality and Parity in Morocco: Preserving and Implementing the Aims and Objectives of the Constitution four years after the new constitution, ten years after reforming the Family Code, and 20 years after the Beijing Declaration and Platform for Action came about. What were the most important findings in this report on the basis of gender equality? Where are there still gaps and areas to improve and what are your policies for making these improvements?

Driss El Yazami (DEY): The report is based on the latest academic research regarding the situation of gender equality in Morocco. There are some silent evolutions in our country that the report findings were able to confirm. The first is the rate of education and the second is the rate of children per Moroccan woman. The rate of children per woman has decreased to 2.10 children born per woman. In the labor markets more Moroccan women are working and there are many improvements since the 2004 reform to the Family Code in this regard. However, we gleaned from the report that there is still some degree of discrimination in the law and we are continuing to ask for reforms regarding the family code.

In regard to the labor market, until five or six years ago the rate of activity for Moroccan women was lower- about 29 percent participation. In the last five years we now have about 33 percent. While this is a slight increase, for us it shows there is little to no more progress in this area, which, from our point of view, shows discrimination. We are also concerned that the Moroccan government did not issue the draft for high authority and quality against discrimination. Now the draft work is at the parliament and we are concerned about it since the current draft is quite weak. According to Article 19 of the constitution we need a more powerful solution.

We are also still concerned about the marriage of girls in Morocco. We have about 30,000 young Moroccan

girls who are still married under the age of 18 even through the new 2004 Family Code raised the legal age of marriage from 15 to 18 years old.

JB: Morocco's introduction of the groundbreaking new Family Code in 2004 gave women greater equality and protection of their human rights within marriage and divorce, in accordance with Article 16 of the CEDAW treaty. What protections were introduced in this reform?

DEY: The original Moudawanah, or Family Code, was introduced following independence in 1957. It put wives in a subordinate position. Morocco ratified CEDAW in 1993 and in cooperation with King Mohamed VI and the Prime Minister of Morocco we introduced the new Moudawanah in 2004. The Code changed marriage and divorce laws in addition to raising the legal age for marriage from 15 to 18 years of age while also granting women joint responsibility of the family with their husbands, as well as equal rights in marriage and access to property upon divorce. The code also promotes women's participation in politics and society and introduced family courts to ensure that the new rights are enforced.

(This introduction occurred alongside other reforms concerning the human rights of women, including changes to the Labor Code to introduce the concept of sexual harassment in the workplace (2004), changes to the Penal Code to criminalize spousal violence, changes to the Nationality Code (2007) to give women and men equal rights to transmit nationality to their children, and changes to the Electoral Code, to increase women's political participation by creating a "national list" that reserves 30 parliamentary seats for women (2002).)

Our Family Code, especially in 2016, was designed to give men and women the same human rights in order to conclude marriages, divorce and regarding children, especially when men and women are from another nationality. In our country there are marriages with those from abroad such as French, Belgians, and Dutch so we also have to give the husbands with other nationalities the same rights as the Moroccan husbands.

JB: CNDH's recent proposed reforms to women's rights to the inheritance law section of the Family Code were very controversial. What will it take to make such recommendations a reality and why the controversy?

DEY: In supporting its recommendation, the CNDH referred to both national and international law, citing Article 19 of the 2011 constitution and Article 9 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW), of which Morocco is a signatory party.

It is controversial because the Prime Minister said in public interviews that we were attacking the religion of Islam and that the holy Quran is against this. He then asked me to apologize to the Moroccan society. From my point of view, a politician or political parties have the right to be against certain recommendations.

The fact is that it is the first time in the Islamic world that a public institution, especially a commission of human rights, is asking for these things. Until now this was a feminist issue and one among Muslim intellectuals. It will take more time and has taken time to implement this recommendation. We need more discussion, and mainly for the religious leaders to launch more important discussions about the issue. There are already some intellectuals and some religious leaders in Morocco and in other countries asking for equality in inheritance. It will take time. Some people will even use the religion against us on this issue. The fact is the public debate is now launched in our country and there is so much positive public reaction within the Moroccan society and in other neighboring countries like Tunisia, Algeria and Lebanon, but this issue will take some time.

The fact that the debate is launched in our country is a good thing. When you look at neighboring nations in our region, people are killing each other over the freedom to debate. In some nations democracy is weak. We have to maintain our capacity to discuss sensitive issues in a decent and democratic way.

JB: CNDH has also been at the heart of Morocco's push for democracy. How does this position help the citizens of Morocco in regard to their human rights?

DEY: The reformation of human rights and democracy that is happening in Morocco now is a process that took the West some centuries to achieve. Beginning with the Italian Renaissance, etc… it takes decades to achieve a better political process. This year is a landmark year for us because we have at least 15 draft laws in discussion at the Moroccan Parliament related to human rights. We have four draft laws on justice and we also have a law for civil society regarding the rights to present petitions and the democratic rights of civil society to also present draft laws to the parliament. We have laws regarding discrimination and even the right of access to information. I think in 2016 we will have a much stronger framework in Morocco in terms of democracy and human rights.

What we also need to do is to train activists. While a strong legal framework is pertinent, it is also necessary to train civil society such as our lawyers, and other influential members. This will be a focus of ours in the next year. We need to insure that citizens have the right to confer peacefully and to public debate between the secular movement and the Islamists. It is crucial to maintain this peaceful, healthy type of debate and discussion.

We are in a position where we have to accomplish in our region in just a few decades what Europe and the United States have accomplished in centuries. In just one decade we have witnessed the reform of the Family Code in Morocco, then the Arab Spring, which spread across our region and called for a new constitution and now the third commission. We are on our way and in the meantime there is still more work to be done.

JB: As Europe has clamped down on border security, Morocco has become a de facto residence for

migrants. Earlier in 2015, the country adopted major policy shifts in regard to migrants and refugees. How many of these refugees are marginalized women and children and what are the country's future plans for aiding refugees?

DEY: In 2013, we published reports asking the government to adopt new policies towards migrants and refugees. The Moroccan government made the new policy. The first step of this policy was to give legal residence to refugees and immigrants, many of which are women and children. We had 33,000 immigrants asking for legal residence, and 92 percent will have this legal residence. There are two drafts now, one on human trafficking and the other about refugees that are now in the parliament. The migrant NGOs are now acting in the legal framework because migrants and refugees must also be part of the integration policy.

The main challenge for our country is the existing social and economic challenges within our current population. More than 60 percent of our population is under 25 years old and many young Moroccans are asking for work and also for homes. The challenge is to give migrants a place to live and work within this context as well. There are a lot of projects now – some are helped by international NGOs and European governments such as France, Spain and the Netherlands. We need more help from the international partners. If we succeed we will be the only country in Africa to integrate refugees and immigrants, making us a model of best practice for other countries in our region. We can also help Europe in dealing with the current crisis.

JB: 2015 also saw the review of a controversial abortion law in Morocco that not only proposed reforms but also increased education for women and girls that will assist in protecting them from domestic violence and workplace abuse. You were personally asked to provide an assessment of the country's abortion laws. What were your findings and what is the current status of these reforms?

DEY: This is a bit of a paradox because in some cases abortion is permitted, mainly when the life of the mother is in danger or in rape cases. The landscape is changing as young Moroccans are engaging in sex and some of the women are ending up pregnant. This falls on the negative end of society, as the girls are alone and pregnant. Currently, there is a lot of hypocrisy and lots of illegal abortions. On our part we received 79 memorandums and reports from civil society – a majority of which were in favor of reform while some were against it. Those who are against it have the same arguments as the pro-life movement in the United States. They assert that abortion is a religious Islamic issue so that their argument differentiates from the pro-life movement in the United States, but when you look at the arguments, they are the same.

The Minister of Health and Minister of Justice have been asked to work together on a reform. We don't yet know what will be the result of this discussion between the two ministers, but from my point of view the issue will be about how to define the health of the mother.

The problem is the international health organizations give a broader definition of health that includes social conditions. In the point of view of the conservative politicians, the health of the woman does not need to include social and psychological conditions. So it is important that we define the health of the woman.

We are noticing in Morocco and in other close nations silent revolutions in regard to women's rights due to the population being urban, young and connected. 51 percent of Moroccans are under 25 years of age and 55 percent of Moroccans are living in cities while there are 7 million Moroccans on the Internet. Each year we have 180,000 new Moroccans asking for jobs in addition to thousands of NGOs asking for democracy in civil society. This is really shaping such sensitive debates.

JB: You were active in politics in Morocco in the 1970's during a tumultuous time before going into exile in France for more than three decades. What does your position with CNDH mean to you given your history of experiencing and witnessing human rights violations?

DEY: In 1977 I was sentenced to life in prison as a human rights defender. Lots of people were sentenced then and I became exiled in France where I lived for more than 30 years.

In my life I had two moments that were quite important for me: Before the reform of the Family Code we had two huge demonstrations in Morocco. One was in Casablanca against the reform and the other was in Rabat in favor of the reform. I thought to myself that maybe Morocco was now ready for democracy because we are discussing these sensitive issues. In our society the rights of women is one of the most sensitive.

The other moment was the third commission. I returned to Morocco in 2004 when the King and others asked me to be a member of this third commission. We allowed victims to speak and also had lots of petitions to guarantee better human rights relations. I think we are trying to implement our dreams. Sometimes the process of reforms can be perceived negatively but in the end we can hope for a better country. We can do this by maintaining a healthy public debate field. Still CNDH is the only third commission in the Islamic world and the fifth one in Africa.

http://womennewsnetwork.net/2016/02/05/morocco-at-the-helm-a-conversation-with-driss-el-yazami/